

نقاش الجلسة الأولى



وجّه الحضور خلال جلسة النقاش الخاصة بالجلسة الأولى، انتقادات تجاوزت مضامين الأوراق التي قدمها المتحدثون، إلى أمور ذات صلة بقضايا أخرى، لا تمت إلى الجلسة أساساً.

وانصبت معظم الملاحظات والانتقادات على ما قاله فارس حول واقع ودور حركة فتح النضالي، ونظرت إلى المستقبل السياسي الفلسطيني، حيث شكوا في فرص نمو الحركة وقدرتها على تجاوز الإشكاليات التي تعصف بها، باعتبار أنه لا يمكن النظر إليها كحزب سياسي فاعل..

كما تساءل البعض عن السبب الذي دعا الحركة إلى تحديد موعد مؤتمرها العام المقبل، بعيد إجراء الانتخابات التشريعية، وهو الأمر الذي رأوا أنه في غير صالحها. وفي المقابل، فإن آخرين حملوا على ما قاله الشيخ يوسف حول النضال الفلسطيني، معتبرين أنه تناسى محطات من التاريخ الكفاحي للشعب الفلسطيني، قدم خلالها عددا كبيرا من الشهداء.

وبالنسبة إلى البرغوثي، فإن البعض سأل عن مصادر تمويل حملته الانتخابية، واتهمه باستخدام الإغاثة الطبية، بصفته رئيساً لها في عملية الدعاية للانتخابات الرئاسية.

أما الجرباوي، فوجهت إليه أسئلة من قبيل الشكل الأمثل لاختيار مرشحين للرئاسة، في ظل الواقع الفلسطيني وخصوصيته، ونظرت إلى قانون الانتخابات، وغير ذلك من مسائل.

بينما تساءل آخرون عن سبب تناسي «موضوع القدس» في المؤتمر، وعدم أفراد ولو جزء يسير لها، وعن فرص نجاح السلطة الوطنية في محاربة الفساد.

وكان من اللافت في هذه الجلسة، قيام المتحدثين بتوجيه انتقادات إلى استخلاصات بعضهم البعض، وتشكيكهم في العديد من الآراء والتوجهات التي عبروا عنها.

من جهته، ذكر النائب فارس، في معرض تعليقه على ملاحظات وتسؤلات الجمهور، أن الفساد موجود في المجتمع الفلسطيني، لكنه اعتبر أن من الخطأ الحديث عنه بعمومية، وكان السلطة وكافة مؤسساتها فاسدة.

وأشار إلى أنه لا ينبغي التقليل مما قامت به السلطة في مجال الإصلاح، موضحاً أنه يمكن اتخاذ المزيد من الإجراءات في إطارها.

وقال: الفساد جاء بطريقة تراكمية، ومحاربه تتم بالطريقة ذاتها، لكنني أعتقد أن ذلك ليس مسؤولية السلطة فحسب، بل والقوى الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني المختلفة.

وتطرق، في جانب من حديثه، إلى القانون الخاص بالانتخابات التشريعية المقبلة، موضحاً أن المسودة الموجودة حالياً لدى «التشريعي» أفضل من القانون الذي احتكمت إليه انتخابات العام ١٩٩٦، موضحاً أن الانتخابات إحدى الآليات الأساسية في عملية الإصلاح.

ونوه إلى تأييده مشاركة كافة القوى في الانتخابات المقبلة، باعتبار ذلك ضماناً للمضي في الإصلاح، وإقامة مجلس تشريعي أقوى، وأكثر تعددية.

وأجاب رداً على من اتهمه بعدم تطرق مداخلته إلى موضوع المؤتمر وعنوان ورقته، إلى أنه يعتقد خلاف ذلك، حيث لاس حديته الموضوع، موضحاً أن النظام السياسي الفلسطيني أخذ يشهد تغيرات لا يستهان بها في أعقاب رحيل الرئيس ياسر عرفات.

وأشار إلى أنه لم يقصد بحديثه حول حركة «فتح» تمييزاً عن غيرها، موضحاً أنه يتطلع إلى قيام الحركة بلعب دور محوري، دون الاعتماد على كونها حزب السلطة، وأن تكرر عبر مشاركتها بالانتخابات نموذجاً في ترسيخ الديمقراطية، سواء داخلها أو على مستوى المجتمع الفلسطيني.

وفيما يتعلق بتحديد موعد المؤتمر العام لحركة «فتح» بعيد تنظيم الانتخابات التشريعية، عبر عن اعتقاده أن موعد المؤتمر حدد بشكل سريع، وتحت وقع التأثر بوفاة الرئيس عرفات، موضحاً بالمقابل أن الأمر ذاته ينطبق إلى حد ما على تحديد موعد الانتخابات التشريعية، والذي قال أنه حدد لكسب موافقة حركة «حماس» على «الهدنة».

بيد أن فارس، عبر عن تطلعه في أن يشكل المؤتمر الحركي المقبل، نموذجاً لسائر أطياف العمل السياسي الفلسطيني،

تعود على فكرة أن السلطة والثورة ليستا مبرأتا لأحد، وإنما ملك لكل الشعب الفلسطيني.. والثاني، الفصل البيروقراطي والوظيفي، فهذا الاندماج البيروقراطي الوظيفي تحول تدريجياً من نقطة قوة في الماضي إلى نقطة ضعف كبيرة ستؤدي حركة فتح كثيراً إذا استمرت، لأنها تؤدي إلى نتيجتين: الأولى الانتكاس على أجهزة السلطة وأجهزة الأمن بدلا من التنظيم السياسي، وقد رأينا ملامح ذلك في الانتخابات الأخيرة، والثانية تحميل فتح كل خطايا السلطة وفسادها، كما جرى في الانتخابات البلدية في قطاع غزة. أما الجانب الثالث، فيتمثل في الفصل السياسي والمالي، بمعنى أنه لا يجوز لحزب أن يستعمل مقدرات وإمكانات السلطة لمصلحة مرشحه في الانتخابات، ونحن نعرف أن ذلك جرى..

وتطرق إلى معضلة أخرى تتمثل بضرورة فصل القضاء عن السلطة التنفيذية، وبناء جهاز قضائي مستقل من خلال القيام بخطوات ملموسة على هذا الصعيد، قبل أن يشير إلى المعضلة المتعلقة بالحاجة الجوهرية إلى إصلاح شامل للأجهزة الأمنية، بما يلبي المتطلبات والشروط الفلسطينية الديمقراطية.

وبرأي البرغوثي، فإن المعضلة التالية لما سبق تتلخص بأن بناء نظام ديمقراطي يتطلب «القيام فوراً بالإصلاح المطلوب في بنیان منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أن التركيبة الحالية لأجهزة المنظمة الفلسطينية تنتمي للماضي. وهناك أعضاء في اللجنة التنفيذية للمنظمة التحرير لا يمثلون سوى أنفسهم، وهناك قوى فلسطينية فعالة ومؤثرة مستنناة من التمثيل في منظمة التحرير مع أنها قدمت طلبات بهذا الصدد.. ولذلك، فالطريقة الأسلم أن يجري تمثيل الجميع في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وحسب علمي فإن القوى الإسلامية لا تعارض الفكرة.. ولكن من أجل إصلاح منظمة التحرير لا بد من إجراء انتخابات ديمقراطية لهيئاتها في الداخل والخارج، مع اعتبار جميع الأعضاء من الداخل في المجلس الوطني منتخبين في المجلس التشريعي، أو يقال أنه يجب أن تقوم بانتخابات تكملية لكي يزيد العدد مثلاً إلى ١٨٠ أو ١٥٠ عضواً، ولكن لا يجوز أن يظل الوضع القائم حالياً.. ونفس الشيء ينطبق على تمثيل الفلسطينيين في الخارج».

وقال أن المعضلة التالية «تتعلق بالحاجة إلى تغيير طابع علاقة الناس والمجتمع بالقوى السياسية، لأنه للأسف الشديد طغى خلال فترة طويلة، سواء في علاقات الناس مع السلطة، أو مع حزبها، أو حتى مع قوى المعارضة الإسلامية، طابع الزبائنية في العلاقة، ولا أتوقع أن يحدث هذا التغيير بين يوم وليلة، ولكن الاتجاه يجب أن يكون تغيير هذا الطابع لنتنقل من نمط الزبائنية إلى نمط تمثيل القوى السياسية لمصالح المجتمع».

ونوه إلى معضلة أخرى تتعلق بتكريس مبدأ الديمقراطية، قائلاً: لا بد الآن من أن تجري الانتخابات في كافة المؤسسات، إلى جانب الرئاسة والتشريعي والبلديات، حيث أن الانتخابات سوف تجري الآن في الغرف التجارية، ويجب أن تجري فوراً في كل المؤسسات التي لم تشهد انتخابات، سواء الجمعيات أو الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق كي تبقى هذه المؤسسات الكبيرة خارج إطار العملية الديمقراطية.

كما أكد البرغوثي ضرورة تكريس منهج دورية الانتخابات، مشيراً إلى أن «أحد المعوقات الكبيرة لتطور القوى والحركات السياسية، خلال السنوات الماضية، تمثل بعدم وضوح المواعيد المحدد دورياً لإجراء الانتخابات، أما اليوم فنحن نعرف أنه في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٩ سوف تجري الانتخابات الرئاسية القادمة، ونعرف أنه في شهر تموز ٢٠٠٩ سوف تجري الانتخابات التشريعية القادمة».

وأوضح أن المعضلة قبل الأخيرة تتعلق بموضوع قوانين الانتخابات والكويتا النسائية، وضرورة تحمل المجلس التشريعي مسؤوليته في إقرار قانون انتخابات عصري واحترام حق المرأة في الوصول إلى مواقع صنع القرار. أما المعضلة الأخيرة، ضمن عشر معضلات استعرضها البرغوثي، فتتعلق بالإعلام، لا سيما من حيث ضرورة إيجاد وسيلة لضمان استقلالية الإعلام، بما في ذلك الإعلام الرسمي في الانتخابات، وقال: بكل أسف، أقول أن هناك الكثير من الأشياء لم تنجح خلال الانتخابات الفلسطينية، ولكن الأبرز بين غير الناجحين، كان الإعلام، بما في ذلك الإعلام الفضائي، الذي أظهر محدودية استقلاليته.

أن الشعب الفلسطيني إذا لم يصوت لحركة «فتح»، يعاقب نفسه!

وقال: انتقاد فتح يتم لأنها حزب السلطة ومتماهية معها، وبالتالي فإنها لا تفرق بين وجودها كحزب، وكونها جزءاً من السلطة.

وأجاب رداً على سؤال بشأن عدم وجود نظام سياسي فلسطيني، إلى أن ذلك غير صحيح، وإن كان يؤخذ عليه عدد من المسائل.

وبالنسبة إلى قانون الانتخابات، أوضح الجرباوي، أن تحديد ملامحه ينبغي أن يكون وفق «رؤية مجتمعية»، تشارك فيها مختلف الهيئات والقوى، وبما يحقق مصلحة الشعب الفلسطيني، داعياً الجهات الفاعلة في المجتمع إلى بذل قصارى جهدها لإقرار قانون انتخابات عصري، وديمقراطي.

بدوره، أكد البرغوثي، في رده على المداخلات، أن إقرار قانون الانتخابات، ينبغي أن يتم بشكل مدروس، ودون تسرع، نظراً لأهميته البالغة، وبعد إجراء مشاورات ومداولات مع مختلف قوى وشرائح الشعب الفلسطيني. وربط بين ما تقدم وموقف حركة «حماس» من الانتخابات الرئاسية ودعوتها إلى مقاطعتها، موضحاً أنه يعتقد أن «حماس شاركت في الانتخابات، وإن كان بشكل غير مباشر»، ما عزاه إلى أن «حماس» بقرارها، «ساهمت بشكل أو بآخر في دعم اتجاه معين، وإن لم تقصد هي ذلك عملياً».

وفيما يتعلق بحملته الانتخابية ومصادر تمويلها، أوضح أن الكثير مما سرى حول حجم الإنفاق على حملته الانتخابية مبالغ فيه، ولا يتجاوز كونه شائعات ليس إلا، منوهاً إلى أنه قدم تقريراً مالياً مدققاً إلى لجنة الانتخابات المركزية حول مصدر تمويل حملته.

وذكر البرغوثي أن الموضوع المالي، استغل من بعض جهات المجتمع، للتشويش على حملته الانتخابية، موضحاً بالمقابل أنه قام بتقديم إجازة من عمله، بعيد إعلان ترشحه، والاستقالة من منصبه كرئيس للإغاثة الطبية، ما ينطبق على العاملين في حملته من الإغاثة، الذين أخذوا إجازة من وظائفهم، نافية أن يكون استغل أية جهة.

وخص جانباً من حديثه لما قاله يوسف عن المقاومة ودورها في دفع الاحتلال للتفكير بالخروج من القطاع، موضحاً أنه لا يعتقد أن ما ذكره قياديو حركة «حماس» حول هذا الأمر في محله.

ونوه إلى ضرورة الالتفات إلى أن الخروج الإسرائيلي من القطاع، لن يكون انسحاباً، بل إعادة انتشار، مضيفاً «هذا تكتيك إسرائيلي لتخفيف الضغط الواقع على إسرائيل، جراء المقاومة الفلسطينية في الضفة والقطاع، ولتحويل فكرة إقامة دولة فلسطينية إلى إنشاء بانتستونات هنا وهناك، محاصرة بالوجود الإسرائيلي سواء في الضفة والقطاع».

وحذر البرغوثي، في ختام تعقيبه، من مغبة الانزلاق إلى الاعتقاد بأن خطة الفصل أحادي الجانب، تراجع أو استسلام إسرائيلي، كونها لعبة إسرائيلية خطيرة جداً.

وغيرها من الأطر، بحيث يشكل حافزاً لها لتفعيل الحياة الديمقراطية داخلها.

من جهته، استهل يوسف حديثه، بالتعليق على ما قاله فارس، ومفاده أن التصويت لغير «فتح»، يهدد النظام السياسي الفلسطيني، والديمقراطية، واعتبر ذلك «أمراً ليس دقيقاً»، موضحاً أن نظرة «حماس» ومبادئها المبنية على الشورى، تجعلها سباقاً على غيرها.

وقال في هذا الصدد: نحن أساتذة في مجال الديمقراطية، والحياة الشورية، واحترام الآخرين، ففكرنا وحياتنا، وفقهنا، وتراننا الفكري، مليء بال نماذج التي تدل على ما أقول.

وبالنسبة إلى الانتقادات الموجهة إليه حول نظرتة إلى العمل السياسي في ظل الاحتلال، أشار إلى أنه «لا يمكن أن يكون هناك استقرار حقيقي لواقع سياسي، إلا إذا كان هناك استقلال حقيقي، فهل نحن مستقلون».

ونوه في حديثه، إلى أنه لم يقصد أنه لم يكن هناك مقاومة ضد الاحتلال خلال فترة ما قبل العام ١٩٨٧، مضيفاً «أنا لم أقل أنه لم تكن هناك مقاومة، بل قلت إنه لم تكن هناك مقاومة تمكنت من إخراج الاحتلال».

وتابع: مقاومة شعبنا حتى هذه اللحظة لم تخرج الاحتلال، ولكن بالمقابل على الاحتلال ألا يحلم بأن يبقى برهة على هذه الأرض، دون مقاومة، لأن شعبنا سيبقى يشاغله حتى يعتق من الاحتلال.

وأوضح أن ما قصده بحديثه، هو أنه لم تكن هناك عمليات مؤثرة مقاومة للاحتلال في الماضي كما هو الحال عليه الآن، وهو ما دفع بسلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى التفكير بالخروج من القطاع.

وبين أن تمتع الضفة بالحرية، أسوة بالقطاع، لن يتم إلا إذا تواجدت فيها مقاومة «مرشدة وحكيمة»، مشيراً إلى أنه يؤيد «ضبط إيقاع المقاومة مع الواقع السياسي».

وختم يوسف حديثه، بدعوة السلطة وكافة القوى، إلى عدم إغلاق بابها أمام «حماس» وانفتاحها، موضحاً أن دور الحركة مكمل لباقي القوى، وأن تناقضها الوحيد هو مع الاحتلال، «وعند زوال الاحتلال، فإنها مع انتخابات حقيقية ونزيهة، يحترم فيها اختيار الشعب الفلسطيني».

من جانبه، قال الجرباوي، في رده على أفضل السبل لاختيار مرشحين للرئاسة، أن إنجاز ذلك، يستدعي وجود تيار ديمقراطي ممانس.

وانتقد المحاور وطبيعة النقاش، التي برزت في الجلسة، موضحاً أنه لمس وجود نوع من الجمود في التعاطي الفلسطيني مع عدد من الظواهر والمسائل المتعلقة بواقعه وآليات تحسين آفاق المستقبل.

ونوه إلى أن أجواء النقاش أعادته إلى مؤتمرات سابقة عقدت في المكان ذاته، مضيفاً «أعتقد أننا رغم ما مررنا به لم نستخلص العبر بعد، فما كان يحكى قبل عام أو عامين وأكثر، لا يزال يتردد حتى الآن».

وجه انتقادات إلى مداخلة فارس، موضحاً أنه لا يعتقد